

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان  
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع  
الأربعاء 14 جوان 2023

البحث العلمي والتطوير  
التكنولوجي، والابتكار

## بموجب قرار وزاري مشترك صدر في الجريدة الرسمية مزايا جديدة للمؤسسات المستثمرة في البحث والابتكار

و/أو المراكز العمومية للبحث العلمي، وكذا النفقات المتعلقة بالملكية الفكرية (المصاريف المتعلقة باقتناء وإيداع وحماية براءات الاختراع أو كل شهادة ملكية فكرية أخرى على المستويين الوطني والدولي) ونفقات المصادقة والتقييس (مصاريف المصادقة والتقييس لدى الوكالات أو الهيئات المعتمدة).

أما بخصوص النفقات المصروفة في إطار برامج أنشطة الابتكار المفتوح، المؤهلة للخصم من الربح الخاضع للضريبة، فتخص كل النفقات المصروفة من طرف مؤسسة بهدف تحقيق جزء أو كل أعمالها المتعلقة بالبحث والتطوير مع مؤسسة تحمل علامة «مؤسسة ناشئة» أو علامة «حاضنة أعمال» في إطار عقد ابتكار مفتوح تكون مدته ستة أشهر على الأقل.

ويجب أن يتضمن العقد المبرم في إطار برامج الابتكار المفتوح، موضوع عقد الابتكار المفتوح، مدة العقد، التسليمات المنتظرة والأجال، حقوق وواجبات طرفي العقد، المبلغ الشهري للخدمة ومبلغها الإجمالي، توزيع حقوق الملكية الفكرية، وكيفية فسخ العقد، وفق النص ذاته.

أو «حاضنة أعمال». وتخص هذه المصاريف المكافآت والتمويضات والمنح المدفوعة للمستخدمين، المخصصة مباشرة لمشروع البحث والتطوير في المؤسسة وحاملين على الأقل، شهادة مهندس دولة أو شهادة مساطر أو شهادة معترف بمعادلتها، شريطة أن يكون هذا المشروع مكونا من مستخدمين حاصلين على شهادة دكتوراه أو شهادة معترف بمعادلتها، يمثلون 20%، على الأقل، من العدد الإجمالي للمستخدمين المخصصين لهذا المشروع، بحسب ذات المصدر، الذي أشار إلى أن المستخدمين الحاصلين على شهادة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، لا يعتبرون كمستخدمين مخصصين لمشروع البحث والتطوير في المؤسسة.

كما تخص هذا الإجراء كل الأعباء اللازمة لحسن سير مشروع البحث والتطوير في المؤسسة وكذا حصة مخصصات الاهتلاكات للتثبيات العينية والمعنوية المخصصة لهذا المشروع. ويتعلق الأمر أيضا، بالنفقات الخاصة بالخدمات الخارجية (مصاريف الأشغال المنجزة من قبل الجامعات العمومية

ستستفيد المؤسسات التي تستثمر في مجال البحث والتطوير والابتكار المفتوح، من خصم من الربح الخاضع للضريبة للنفقات المرتبطة بهذه الأنشطة، وذلك بموجب قرار وزاري مشترك صدر في العدد 39 من الجريدة الرسمية.

يأتي القرار، الموقع في 9 ماي الماضي من طرف وزير المالية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصنفة، تنفيذا للإجراءات المدرجة في قانون المالية لسنة 2023، الرامية إلى تشجيع المؤسسات على الاستثمار في مجال البحث والتطوير وأنشطة الابتكار المفتوح.

وبحسب قانون المالية لسنة 2023، وتخضع من الدخل أو الربح في حد أقصاه 30% من مبلغ هذا الدخل أو الربح وفي حدود سقف يساوي 200 مليون دج، النفقات المصروفة في إطار البحث والتطوير داخل المؤسسة، النفقات المصروفة في إطار برامج الابتكار المفتوح المحققة مع المؤسسات الحاصلة على علامة «مؤسسة ناشئة»

## تستفيد منها المؤسسات بموجب قرار وزاري مشترك

# نفقات البحث والتطوير تخضع من الربح الخاضع للضريبة

المصادقة والتقييس لدى الوكالات أو الهيئات المعتمدة). أما بخصوص النفقات المصروفة في إطار برامج أنشطة الابتكار المفتوح، المؤهلة للخصم من الربح الخاضع للضريبة، فتخص كل النفقات المصروفة من طرف مؤسسة بهدف تحقيق جزء أو كل أعمالها المتعلقة بالبحث والتطوير مع مؤسسة تحمل علامة «مؤسسة ناشئة» أو علامة «حاضنة أعمال» في إطار عقد ابتكار مفتوح تكون مدته ستة أشهر على الأقل. ويجب أن يتضمن العقد المبرم في إطار برامج الابتكار المفتوح، موضوع عقد الابتكار المفتوح، مدة العقد، التسليمات المنتظرة والأجال، حقوق وواجبات طرفي العقد، المبلغ الشهري للخدمة ومبلغها الإجمالي، توزيع حقوق الملكية الفكرية، وكيفية فسخ العقد، وفقاً للنص ذاته.

الحاصلين على شهادة في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية لا يعتبرون كمستخدمين مخصصين لمشروع البحث والتطوير في المؤسسة. كما يخص هذا الاجراء كل الأعباء اللازمة لحسن سير مشروع البحث والتطوير في المؤسسة وكذا حصة مخصصات الاهتلاكات للتثبيتات العينية والاعنوية المخصصة لهذا المشروع. ويتعلق الأمر أيضا بالنفقات الخاصة بالخدمات الخارجية (مصاريف الأشغال المنجزة من قبل الجامعات العمومية وأو المراكز العمومية للبحث العلمي)، وكذا النفقات المتعلقة بالملكية الفكرية (المصاريف المتعلقة باقتناء وإيداع وحماية براءات الاختراع أو كل شهادة ملكية فكرية أخرى على المستوى الوطني والدولي) ونفقات المصادقة والتقييس (مصاريف

سقف يساوي 200 مليون دج، النفقات المصروفة في إطار البحث والتطوير داخل المؤسسة، النفقات المصروفة في إطار برامج الابتكار المفتوح المحققة مع المؤسسات الحاصلة على علامة «مؤسسة ناشئة» أو «حاضنة أعمال». وتخص هذه المصاريف المكافآت والتعويضات والمنح المدفوعة للمستخدمين، المخصصة مباشرة لمشروع البحث والتطوير في المؤسسة وحاملها على الأقل، شهادة مهندس دولة أو شهادة ماستر أو شهادة معترف بمعادلتها، شريطة أن يكون هذا المشروع مكونا من مستخدمين حاصلين على شهادة دكتوراه أو شهادة معترف بمعادلتها، يمثلون 20 بالمائة، على الأقل، من العدد الإجمالي للمستخدمين المخصصين لهذا المشروع، بحسب ذات المصدر، الذي أشار إلى أن المستخدمين

ستستفيد المؤسسات التي تستثمر في مجال البحث والتطوير والابتكار المفتوح من خصم من الربح الخاضع للضريبة للنفقات المرتبطة بهذه الأنشطة، وذلك بموجب قرار وزاري مشترك صدر في العدد 39 من الجريدة الرسمية. ويأتي هذا القرار الموقع في 9 ماي الماضي من طرف وزير المالية، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، ووزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة، تنفيذا للإجراءات المدرجة في قانون المالية لسنة 2023، الرامية إلى تشجيع المؤسسات على الاستثمار في مجال البحث والتطوير وأنشطة الابتكار المفتوح. وبحسب قانون المالية لسنة 2023، تخصم من الدخل أو الربح في حد أقصاه 30 بالمائة من مبلغ هذا الدخل أو الربح وفي حدود

ستستفيد من خصم من الربح الخاضع للضريبة

## "الإفراج" عن قرار وزاري مشترك

### لفائدة المؤسسات التي تستثمر في البحث

الذي اشار إلى ان المستخدمين الحاصلين على شهادة في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية لا يعتبرون كمستخدمين مخصصين لمشروع البحث والتطوير في المؤسسة. كما تخص هذا الإجراء كل الأعباء اللازمة لحسن سير مشروع البحث والتطوير في المؤسسة وكذا حصة مخصصات الاهتلاكات للتشبيكات العينية والمعنوية المخصصة لهذا المشروع.

ويتعلق الأمر أيضا بالنفقات الخاصة بالخدمات الخارجية (مصارييف الأشغال المنجزة من قبل الجامعات العمومية و/أو المراكز العمومية للبحث العلمي)، وكذا النفقات المتعلقة بالملكية الفكرية (المصارييف المتعلقة باقتناء وإيداع وحماية براءات الاختراع أو كل شهادة ملكية فكرية أخرى على المستوى الوطني والدولي) ونفقات المصادقة والتقييس (مصارييف المصادقة والتقييس لدى الوكالات أو الهيئات المعتمدة).

أما بخصوص النفقات المصروفة في إطار برامج أنشطة الابتكار المفتوح، المؤهلة للخصم من الربح الخاضع للضريبة، فتخص كل النفقات المصروفة من طرف مؤسسة بهدف تحقيق جزء أو كل أعمالها المتعلقة بالبحث والتطوير مع مؤسسة تحمل علامة «مؤسسة ناشئة» أو علامة «حاضنة أعمال» في إطار عقد ابتكار مفتوح تكون مدته ستة أشهر على الأقل. ويجب أن يتضمن العقد المبرم في إطار برامج الابتكار المفتوح، موضوع عقد الابتكار المفتوح، مدة العقد، التسليمات المنتظرة والأجال، حقوق وواجبات طرفي العقد، المبلغ الشهري للخدمة ومبلغها الإجمالي، توزيع حقوق الملكية الفكرية، وكيفيات فسخ العقد، ووفق للنص ذاته.

غ.ت

وقع كل وزراء التعليم العالي والبحث العلمي والمالية واقتصاد المعرفة، قرار وزاري مشترك من شأنه استفادة المؤسسات التي تستثمر في مجال البحث والتطوير والابتكار المفتوح من خصم من الربح الخاضع للضريبة للنفقات المرتبطة بهذه الأنشطة.

ويأتي القرار الوزاري المشترك الذي صدر في العدد 39 من الجريدة الرسمية والموقع في 9 ماي الماضي من طرف وزير المالية، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، ووزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، تنفيذًا للإجراءات المدرجة في قانون المالية لسنة 2023، الرامية إلى تشجيع المؤسسات على الاستثمار في مجال البحث والتطوير وأنشطة الابتكار المفتوح.

وبحسب قانون المالية لسنة 2023، تخصم من الدخل أو الربح في حد أقصاه 30 بالمائة من مبلغ هذا الدخل أو الربح وفي حدود سقف يساوي 200 مليون دج، النفقات المصروفة في إطار البحث والتطوير داخل المؤسسة، النفقات المصروفة في إطار برامج الابتكار المفتوح المحققة مع المؤسسات الحاصلة على علامة «مؤسسة ناشئة» أو «حاضنة أعمال».

وتخص هذه المصارييف المكافآت والتعويضات والمنح المدفوعة للمستخدمين، المخصصة مباشرة لمشروع البحث والتطوير في المؤسسة وحاملي على الأقل، شهادة مهندس دولة أو شهادة ماستر أو شهادة معترف بمعادلتها، شريطة أن يكون هذا المشروع مكونا من مستخدمين حاصلين على شهادة دكتوراه أو شهادة معترف بمعادلتها، يمثلون 20 بالمائة، على الأقل، من العدد الإجمالي للمستخدمين المخصصين لهذا المشروع، بحسب ذات المصدر،

## **Une clinique vétérinaire à l'université Ibn Khaldoun**

L'institut des sciences vétérinaires de l'université Ibn Khaldoun de Tiaret a bénéficié, dernièrement, d'un projet de réalisation d'une clinique vétérinaire, a-t-on appris auprès du recteur de l'université, Berrezoug Belkoumane.

Un terrain s'étendant sur une superficie de 5 hectares a été retenu au pôle universitaire "Karmen" pour concrétiser ce projet où les travaux seront lancés par la Direction des Equipements publics, une fois les procédures contractuelles achevées. Cette clinique vétérinaire disposera de plusieurs structures, dont des salles de chirurgie, consultation, hospitalisation, insémination artificielle, un laboratoire d'analyses médicales, un parcours pour le domptage des chevaux et d'autres structures.

Cet acquis scientifique devra développer la qualité de la formation dans le domaine vétérinaire au niveau de l'université Ibn Khaldoun de Tiaret, qui est l'unique structure de ce type au niveau de l'Ouest du pays, accueillant 200 étudiants par an en provenance de différentes régions du pays.

Par ailleurs, l'actuelle clinique vétérinaire relevant de l'institut sera bientôt reconvertie en une entreprise économique annexe offrant des services vétérinaires aux éleveurs. Cette procédure permettra, outre le renforcement du budget de l'université, l'accueil des cas malades, permettant aux étudiants de bénéficier des moyens de leur traitement, sachant que les enseignants de l'institut sont également des vétérinaires.

# اتفاقيات الشراكة والتعاون الجامعي

## مستغانم شراكة بين الجامعة وكنفدرالية الصناعيين

• أمضت جامعة مستغانم اتفاقية شراكة مع كنفدرالية الصناعيين والمنتجين الجزائريين، في إطار الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية. تهدف هذه الاتفاقية حسب بيان خلية الاتصال بالجامعة إلى إثبات الدور غير التقليدي للمؤسسات الجامعية ومسؤوليتها المجتمعية والاقتصادية، والرفع من مستوى البرامج والأنشطة التي تخدم تنمية الموارد البشرية، لاسيما تطوير البرامج التكوينية والبحثية وربطها بسوق العمل، وتعزيز شراكة مستمرة ودائمة وحقيقية مع القطاعين العام والخاص، الصناعيين والمنتجين الجزائريين، من خلال تقديم الدعم والاستشارات المبنية على أسس علمية، وتحقيق الأهداف المرجوة للدولة، لاسيما البند 41 من برنامج رئيس الجمهورية في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024، وإبراز مشروع وزير التعليم العالي، في جعل تخرج الطالب الجامعي بشهادتين، أكاديمية وأخرى مؤسسة ناشئة، الذي سيكون صاحب مؤسسة اقتصادية موظف وخالق لفرص العمل. ومرافقة الطلبة حاملي المشاريع من حاضنة الأعمال بالجامعة إلى المؤسسة. وتم بالمناسبة افتتاح دار العلم التي ستكون مقر اجتماع للهيئة الاستشارية التي تضم خبراء في شتى الميادين، وممثلي المؤسسات الاقتصادية، ومن أساتذة باحثين من بعض جامعات الوطن على غرار جامعة مستغانم.

ع. العابد



## في ميادين التكوين والبحث التطبيقي

### اتفاق تعاون بين جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا وبريد الجزائر

وقعت جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا والمؤسسة العمومية بريد الجزائر، أول أمس بالجزائر العاصمة، على إتفاق-إطار للتعاون في ميادين التكوين والبحث التطبيقي. ووقع على الوثيقة كل من رئيس جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، السيد جمال الدين أكرتش والمدير العام لبريد الجزائر السيد لوكي زيدي خلال حفل نظم على مستوى الجامعة. وعبر الطرفان من خلال هذا الاتفاق عن رغبتهما في "التعاون لتسهيل وتشجيع التعاون الاجتماعي والاقتصادي الجامعي في ميادين التكوين والبحث

التطبيقي". كما أضاف الموقعان على الوثيقة أن "الطرفين اللذين تربطهما مجموعة مصالح وأهداف لهما مصلحة مشتركة في بناء وتطوير علاقات تعاون اجتماعية واقتصادية". وينص الاتفاق لاسيما على استقبال الطلبة في إطار تريضات نهاية الدراسة والتعاون في مشاريع البحث التطبيقي التي تلبي حاجيات القطاع الاجتماعي والاقتصادي، إلى جانب التنظيم المشترك للملتقيات والمنتديات وتبادل المعلومات المتعلقة بحاجيات القطاع الاجتماعي والاقتصادي. وتلتزم مؤسسة بريد الجزائر حسب نص الاتفاق باستضافة الطلاب

المتريصين على مستوى هيكلها المختلفة، ويمرافقة جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا في تكوين الأساتذة/ الباحثين والمشاركة أيضا في تطوير حلول مبتكرة في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال. من جهتها، تتعهد الجامعة بوضع تحت تصرف بريد الجزائر مهاراتهما في خدمة أنشطة البحث والتطوير الخاصة بالمشاريع المبتكرة في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال وإشراك بريد الجزائر في التظاهرات العلمية والاقتصادية التي تنظم لفائدة الطلاب أو مهنيي القطاع الاقتصادي.

SIGNATURE D'UNE CONVENTION-CADRE ENTRE LE MINISTÈRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR ET L'ASSOCIATION IQRAA

# VAINCRE L'ILLETTRISME NUMÉRIQUE

Notre société a pris le chemin de l'hyperconnectivité. Le développement du numérique et de l'Internet entre dans nos activités quotidiennes : démarches administratives, paiement en ligne, réseaux sociaux, prise de rendez-vous, échange d'informations via mail et tweet...

Les technologies liées aux médias électroniques connaissent une démocratisation sans précédent, partout dans le monde. Malgré cet essor foudroyant, nous ne sommes pas tous égaux devant ces nouvelles technologies.

L'illettrisme numérique handicape encore nombre de nos concitoyens qui ne parviennent pas encore à maîtriser les artifices et les codes du langage et du matériel numérique, que leurs usages leur échappent et se posent en obstacle les empêchant d'en tirer un bénéfice personnel dans leurs démarches de tous les jours, voire d'exercer leur rôle de citoyens complètement intégrés.

C'est cette problématique qui a été traitée, hier, dans le cadre du Forum d'El Moudjahid et de l'association algérienne d'alphabétisation, Iqraa, à la faveur d'une journée d'in-



Ph. Nacéra L.

formation et de sensibilisation sur la lutte contre l'analphabétisme numérique.

Cette rencontre a été ponctuée par la signature d'une convention-cadre entre le ministère de l'Enseignement

supérieur et cette association. La conjonction de leurs efforts dans un esprit de coopération et de partenariat tend à donner un sens concret à l'inclusion de l'alphabétisation numérique au sein de notre société, afin

qu'elle puisse se hisser au diapason des avancées des technologies de l'information et de la communication.

M. Hocine Khallid, président d'Iqraa, a souligné que l'association qu'il préside a coutume de recourir au partenariat pour faire aboutir ses projets et ses programmes à l'effet de contribuer à l'éradication de l'analphabétisme, et ce, depuis trois décennies, consacrant un droit à l'éducation pour tous.

Iqraa s'est engagée dans cette démarche avec la conviction que la bonne maîtrise des TIC est indispensable à notre époque moderne.

Iqraa a ouvert un certain nombre de chantiers dans plusieurs wilayas (Batna, Adrar, Ghardaïa, Relizane) pour traduire dans les faits les objectifs suivants : propager la culture du numérique, organiser des études et des recherches scientifiques, tirer

profit des expériences à l'échelle internationale et régionale, mettre en place des mécanismes pour l'enseignement en ligne, planifier une stratégie d'initiation des adultes aux ressources du numérique, coopérer avec tous les acteurs du domaine, insister sur l'utilité des campagnes de sensibilisation dans les zones d'ombre, encourager l'action entre le ministère de l'Enseignement supérieur, le ministère de l'Éducation nationale et le ministère de l'Enseignement professionnel, favoriser la convergence des initiatives de la part des associations de lutte contre l'analphabétisme, tout en leur permettant de se moderniser, prendre en charge les personnes à besoins spécifiques, créer des chaînes audiovisuelles spécialisées dans le domaine du numérique...

Mohamed Bouraib

M. HERGUEMI, DIRECTEUR DES RÉSEAUX AUPRÈS DU MINISTRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE :

## «LUTTER CONTRE L'ANALPHABÉTISME NUMÉRIQUE»

Le directeur des réseaux auprès du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Eddine Herguemi, a indiqué que l'association Iqraa a pour ambition de combattre et de réduire l'analphabétisme numérique à travers l'implication responsable de tous les acteurs concernés.

Ainsi, elle compte sensibiliser la société civile et les institutions de l'Etat qui doivent contribuer à l'éradication de ce phénomène afin de réaliser un déve-



loppement global et une bonne gouvernance. L'informatique joue un rôle majeur dans l'établissement de relations entre individus et a une forte influence sur leurs comportements.

M. Herguemi a mis également en avant, l'importance de l'inclusion de l'alphabétisation numérique pour se mettre au diapason des avancées des technologies de l'information et de la communication afin de sensibiliser la société civile.

«Les individus doivent être alphabé-

tisés informatiquement», a-t-il affirmé, insistant sur la nécessité de lutter contre l'analphabétisme numérique, surtout que, beaucoup de gens ne maîtrisent pas les TIC.

Notre premier objectif est de faire un étudiant cinq étoiles qui sert à créer de l'emploi à travers la convention signée avec l'association Iqraa. Cette convention va permettre la mise en place d'une stratégie à travers l'implication des citoyens, tout en mettant en valeur les nouvelles technologies afin d'accompagner ces associations. Le grand défi est d'aller à la rencontre des grands projets, a-t-il conclu. Radja B.

## ILS ONT DIT

Propos recueillis par Zine Eddine Gharbi

SALAH DJEGHLOUL, MEMBRE DE L'APN CHARGÉ DES AFFAIRES DE L'ÉDUCATION NATIONALE :

## «LA SIGNATURE DES CONVENTIONS VA BOOSTER LE DÉVELOPPEMENT DE CES ASSOCIATIONS»

«Au début, l'alphabétisation rimait avec l'apprentissage des bases de la lecture et de l'écriture, mais aujourd'hui, dans le monde, il y a beaucoup de changements. En effet, le monde évolue, notamment sur le plan des nouvelles technologies, la relation entre la numérisation et l'alphabétisme est directe. D'ailleurs, l'association Iqraa a placé la barre très haut, tout en mettant en valeur la coordination avec l'université considérée comme la locomotive de la société. En effet, l'université joue un rôle très important, notamment la signature des conventions qui vont booster ces relations afin de développer ces secteurs.»



MINISTÈRE DE L'ENSEIGNEMENT  
SUPÉRIEUR-ASSOCIATION IQRAÂ

## Réduire l'analphabétisme numérique

**U**n accord de partenariat a été signé, hier, au forum du quotidien El Moudjahid entre le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique et l'Association nationale d'alphabétisation Iqraa. L'accord vise à réduire l'analphabétisme informatique à travers une meilleure inclusion des moyens d'alphabétisation numérique pour se mettre au diapason des avancées des technologies de l'information et de la communication. «Il s'agit aussi de réaliser les Objectifs de développement durable (ODD) 2015-2030, notamment l'accès de tous à une éducation de qualité, sur un pied d'égalité et promouvoir les possibilités d'apprentissage», a souligné le président d'Iqraâ, Hocine Khalid. L'association s'est impliquée dans cette démarche en vue de sensibiliser la société civile et les institutions de l'Etat à contribuer à l'éradication du phénomène d'analphabétisme informatique dans le but de «réaliser un développement global et une bonne gouvernance». Le directeur des réseaux et du développement numérique au ministère de l'Enseignement de et de la Recherche scientifique, Kamel Eddine Haragmi, a insisté, de son côté, sur le rôle majeur de l'informatique en matière de relations entre les citoyens. «Le numérique est devenu une ressource nationale contribuant à la croissance et au développement des sociétés», a-t-il soutenu. Par ailleurs, une convention sera prochainement signée entre Iqraâ et le ministère de la Numérisation et des Statistiques sur la formation des enseignants de l'association dans plusieurs wilayas.

■ Samira Sidhoum

# التوظيف

## بعد جدل إقصاء حاملي الشهادات العليا لا توظيف في الجامعات قبل تسوية ملف الدكاترة البطالين

■ العملية تستهدف حوالي 7400 منصب لأول مرة منذ سنوات

### إلهام بوشلجي

تستعد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتوظيف ما يقارب 7400 من حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير في مرحلة أولى، لطلي ملف "الدكاترة البطالين" وفقا لتوجيهات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، فيما يرتقب أن تفتح منصة خاصة بالتعاقد مباشرة بعد الانتهاء من مسابقات التوظيف، على أن تجرى مسابقات توظيف عادية خلال الموسم الجامعي المقبل، تمنح فيها الفرصة لحاملي الشهادات العليا سواء الأجراء أو غير الأجراء.

وأثارت قضية فتح منصة التوظيف في سلك الأساتذة المساعدين "ب" لفائدة الدكاترة غير الأجراء مع إقصاء الأجراء منهم الكثير من الجدل، ودفعت نواب البرلمان لتقديم التماس للوزير الأول من أجل التدخل العاجل في قضية التوظيف واصفين شروطها بـ «المخالفة للدستور»، الذي ينص على تكافؤ الفرص للجميع سواء دكاترة أجراء أو غير أجراء.

وأكدت مصادر "الشروق" أن عملية التوظيف المعلن عنها استثنائية وستتم على مراحل، إذ ستركز في مرحلتها الأولى على حاملي الشهادات العليا البطالين، لكي تمنح لهم الفرصة للتوظيف في الجامعة ولحل مشكلتهم التي ظلت عالقة لسنوات وشكلت مقلبا احتجاجيا لدى هذه الفئة.

وفي السياق، وضعت وزارة التعليم العالي برنامجا للتوظيف على مراحل تستهدف مبدئيا الدكاترة غير الأجراء الذين هم في حالة بطالة، حيث تم فتح منصة خاصة لتسجيلهم من أجل اجتيازهم مسابقة التوظيف الاستثنائية، التي ستجرى عبر مؤسسات التعليم العالي بعد دراسة ملفاتهم وتحديد احتياجات كل مؤسسة، وتستهدف العملية حوالي 7400 منصب لأول مرة منذ سنوات، ومن أجل ذلك تم تكييف شروط إجراء المسابقة وفقا للطلبات التي تلقتها الوزارة والشكاوى المديدة بخصوص نقاط المقابلة، والتي تم تخفيضها إلى 4 بدلا من 6 مع إضافة علامتين لأقدمية الشهادة، وهذا

من أجل منح فرصة للخريجين القدامى للتوظيف، إذ سيلتحق الناجحون بمناصبهم مع الدخول الجامعي المقبل.

وبعد الانتهاء من عملية التوظيف الأولى التي تخص حاملي الشهادات العليا غير الأجراء، ستفتح منصة خاصة للتعاقد، وهذا حسب الاحتياجات المعبر عنها في كل مؤسسة جامعية، وستكون المنصة وطنية ويمنح الخيار للمرشحين لاختيار المؤسسة الجامعية المراد التعاقد فيها، لترد الجامعات بالقبول، فيما ستفتح مسابقات توظيف أخرى بعد الانتهاء من المرحلة الاستثنائية للتوظيف، أين تمنح الفرصة للجميع لدخول المسابقات مثلما كان معمولا به سابقا، أي للدكاترة الأجراء وغير الأجراء. وجدد المنسق الوطني للاتحاد الوطني لحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه مراد بأدي في تصريح لـ "الشروق"، دعمه لفتح منصة التوظيف لفائدة حاملي الدكتوراه والماجستير غير الأجراء، واصفا القرار الذي اتخذته رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء وما سعى إلى تطبيقه وزير التعليم العالي كمال بداري بـ "القرار التاريخي"، لاسيما أن الرخصة الاستثنائية الممنوحة من قبل التوظيف العمومي ستساهم لأول مرة في امتصاص البطالة وسط 7467 حامل للدكتوراه والماجستير.

وجدير بالذكر، أن وزارة التعليم العالي أعلنت عن فتح المنصة الرقمية الخاصة بتوظيف حاملي الماجستير والدكتوراه في دورة استثنائية للطعن، ابتداء من يوم الأحد وإلى غاية الخميس 15 جوان 2023 على الساعة منتصف الليل، وهذا من أجل تمكين الذين ناقشوا مؤخرا والمتأخرين عن التسجيل في المنصة من إيداع ملفات الطعون والتسجيل عبر رابط المنصة، مع تقديم رسالة طعن مفضية من طرف المعني ونسخة من المؤهل أو الشهادة المطلوبة ووثيقة حديثة لعدم الانتساب لدى الضمان الاجتماعي، وسيتم الإعلان عن نتائج الطعون يوم السبت 17 جوان 2023 بدءا من الساعة الثالثة بعد الزوال.

## 10 وثائق لتكوين الملف المالي والإداري

# توظيف خريجي المدارس العليا للأساتذة بدءاً من 19 جوان

### نشيده قوادري

تباشر مديريات التربية للولايات ابتداء من 19 جوان الجاري عملية توظيف الأساتذة خريجي المدارس العليا في مختلف التخصصات دفعة 2023، وذلك تحسباً واستعداداً للدخول المدرسي المقبل 2023/2024، وكذا من أجل تحقيق اكتفاء كامل في التأطير البيداغوجي المؤهل تفاعلياً للوقوع في "أزمة أساتذة".

وطلبت مصالح المستخدمين والتفتيش بمديريات التربية للولايات، في مراسلات رسمية مؤرخة في 12 جوان، من الأساتذة خريجي المدارس العليا دفعة 2023 في

بعض التخصصات على غرار اللغة العربية، التاريخ والجغرافيا، علوم الطبيعة والحياة، اللغة الفرنسية، اللغة الانجليزية وتكنولوجيا، التقرب منها قصد إيداع الملفات الورقية الخاصة بالتوظيف في مناصب عمل قارة، وذلك ابتداء من تاريخ 19 جوان الجاري.

وأضافت نفس المصالح بأن كل تأخر عن الإيداع يتحمل المعني بالأمر مسؤوليته، فيما أشارت إلى الأساتذة مطالبون وجوباً بإحضار حزمة وثائق لتكوين الملف الإداري والمالي، ويتعلق الأمر أولاً بأربع نسخ عن الشهادة الجامعية "المؤهل العلمي"، أربع نسخ عن عقد الالتزام، أربع نسخ عن كشف

النقاط لكل سنوات التكوين، صك بريدي مشطوب، أربع نسخ عن شهادات الميلاد، أربع بطاقات إقامة، أربع شهادات طبية، أربع نسخ عن وثيقة الوضعية تجاه الخدمة الوطنية، ست صور شمسية ورقم الضمان الاجتماعي.

وفي نفس الإطار، ستشرع المصالح نفسها وتنفيذاً لتعليمات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون وبناء على تعليمات وتوجيهات وزير التربية الوطنية عبد الحكيم بلعابد، في تطبيق إجراءات توظيف الأساتذة في تخصص لغة انجليزية لتدريس أقسام الرابعة ابتدائي، بالإضافة إلى تنفيذ تدابير تعيين أساتذة التربية البدنية والرياضية

لتأطير تلاميذ المستويات الخمسة من الأولى وإلى الخامسة، وذلك مباشرة عقب انقضاء فترة إجراء الامتحانات المدرسية الرسمية، إذ سيتم فتح النظام المعلوماتي للأرضية الرقمية أمام المترشحين لتسجيل أنفسهم عبر منصة رقمية بصفة حصرية في آجال مستحددها الوزارة الوصية في وقت لاحق، ليتم بعدها الانتقال إلى مرحلة دراسة الترشيحات وترتيب المعنيين ترتيباً تفاضلياً وانتقائياً، بالاستناد إلى مجموعة معايير وأولويات، على أن يتم تسليمهم مقررات التعيين مع بداية الدخول المدرسي القادم.

# النشاطات والندوات العلمية

ANNABA

## LA FILIÈRE TOMATE EN DÉBAT

DE NOTRE BUREAU  
B. GUETMI

Les travaux d'une rencontre nationale sur la filière tomate ont eu lieu à Annaba avec la participation

de professionnels et de chercheurs universitaires du domaine. Organisé en marge d'un salon de la production nationale auquel prennent part 26 exposants venus de différentes régions du pays exerçant dans l'agroalimentaire et l'industrie, ce rendez-vous a permis au directeur de wilaya du commerce et de la promotion des exportations de mettre en exergue les efforts déployés dans le but de promouvoir la filière tomate et les exportations hors hydrocarbures. Le séchage de la tomate, technique pratiquée en Italie, était au centre de cette rencontre de deux jours qu'ont animé des universitaires et chercheurs. Dans ce cadre, des ateliers de formation au profit des agriculteurs, des opérateurs et des start-



up ont été organisés au niveau de la Chambre de Commerce et d'Industrie Seybouse (CCI) Annaba dans la perspective de familiariser et de vulgariser la technique de séchage de la tomate et les risques inhérents à cette dernière, qu'organiseront des experts nationaux et internationaux en l'occurrence Ahmed Kahlouche et Mustapha Bou-

haouchine. Ces derniers ont proposé des plants de tomate destinés à la production d'huile sans cholestérol. Il a été convenu dans ce contexte de lancer le premier groupe de la tomate séchée à partir d'Annaba. La nécessité de produire la tomate «Bio» avec une qualité microbiologique a été également évoquée lors de cette rencontre par

la cheffe de bureau de la promotion de la qualité et des relations avec le mouvement associatif au niveau de la direction du commerce de Annaba, M<sup>me</sup> Ouzerdine Amira Yamina, insistant sur le respect des normes de fabrication des produits de consommation alimentaire humaine. S'étalant sur trois jours, le salon de la production nationale, inauguré par le wali d'Annaba, Djamel Eddine Brimi, se veut une fenêtre sur la situation de l'économie du pays à travers les réalisations dans les secteurs agroalimentaires et industriels. Il vise également à faire connaître les produits et équipements nationaux et favoriser les échanges entre les opérateurs économiques. Ce salon a été rendu possible grâce à la collaboration du laboratoire de Biochimie et de Toxicologie Environnementale de l'université Badji-Mokhtar avec la chambre et la direction du commerce et la promotion des exportations.

B. G.



# متفرقات

## وفد عن مجلس الأمة بأم البواقي للجامعة دور هام في دعم الاقتصاد والمقاولاتية

استماعه لعروض مسؤولي هذه القطاعات محليا وطرحهم الانشغالات والنقائص المسجلة عبرها، إلى مشكل «الأميون» ببعض الهياكل التربوية والجامعية، مؤكدا أنه سيتم أخذه بعين الاعتبار.

وأردف في هذا السياق قائلاً، بأنه تم الاتفاق مع والي أم البواقي، سمير نفلة، من أجل إعداد ملف بخصوص هذا المشكل يتضمن انشغالات مدروسة بهدف نقله إلى رئيس مجلس الأمة، فضلا عن متابعة هذا الملف، بالتنسيق مع الوزارات المعنية والوزير الأول.

من جانبه، ثمن مقرر اللجنة محمد الهاشمي دبابشي، عقب زيارة مركز السمعي البصري لجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، تفعيل رئيس مجلس الأمة للمادة 137 التي تتضمن العمل الرقابي للمجلس، مشيراً إلى أن سنتي 2022-2023 قد شهدتا نشاطاً مكثفاً للجان وخاصة لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية التي زارت مختلف ولايات الوطن، على غرار ولاية أم البواقي التي تم التعرف على انشغالاتها وتفقد مشاريعها وهياكلها عن قرب.

أكد أعضاء وفد لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية لمجلس الأمة، في زيارتهم الاستعلامية التي استهلوها، أمس الثلاثاء، إلى ولاية أم البواقي، «على الدور الهام للجامعة في دعم الاقتصاد والاستثمار والمقاولاتية».

اعتبر محمد بوبكر، رئيس اللجنة التي ستواصل زيارتها لمعديد المشاريع ومنشآت قطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي بولاية أم البواقي، وذلك على مدار يومين، في تصريح للصحافة، بأن «الجامعة تعد قاطرة للاقتصاد والاستثمار والمقاولاتية»، مبرزاً الدعم الذي تقدمه الجامعة الجزائرية للمؤسسات الناشئة.

ويعد أن نوه بالدعم والتشجيع الذي تقدمه الدولة للأساتذة والباحثين، دعا بوبكر إلى «ضرورة التقريب بين قطاعي التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني بهدف تطوير مجالات المقاولاتية والمهن والاستثمار».

وتطرق رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية لمجلس الأمة في سياق آخر، بعد

## UNE DÉLÉGATION DU CONSEIL DE LA NATION À OUM EL BOUAGHI RÔLE DE L'UNIVERSITÉ DANS LE SOUTIEN DE L'ÉCONOMIE SOULIGNÉ

Les membres de la délégation de la commission de l'éducation, la formation, l'enseignement supérieur et des affaires religieuses du Conseil de la nation, en visite hier dans la wilaya d'Oum El Bouaghi, ont mis l'accent sur le rôle important de l'université dans le soutien de l'économie, de l'investissement et de l'entrepreneuriat. Dans une déclaration à la presse, Mohamed Boubaker, président de cette délégation, qui a visité, durant deux

jours, les projets et équipements des secteurs de l'éducation, de la formation et de l'enseignement supérieur, a souligné que l'université constitue «la locomotive de l'économie, de l'investissement et de l'entrepreneuriat» mettant en exergue l'appui apporté par l'université algérienne aux start-up. Saluant le soutien et l'encouragement de l'État aux enseignants et chercheurs, M. Boubaker a appelé à «l'impératif de rapprochement entre

les secteurs de l'enseignement supérieur et de la formation professionnelle afin de développer l'entrepreneuriat, les métiers et l'investissement», soulignant que cela s'inscrit dans le cadre du programme du président de la République, Abdelmadjid Tebboune.

M. Boubaker a affirmé à ce propos qu'il a été convenu avec le wali Samir Nefla d'élaborer un dossier sur le problème de l'amiante utilisé dans les constructions scolaires et uni-

versitaires, pour le soumettre au président du Conseil de la nation, en plus de suivre ce dossier en coordination avec les ministères concernés et le Premier ministre.

Le rapporteur de la commission Mohamed El Hachemi Debabchi, a déclaré après la visite du centre audiovisuel de l'université Larbi Ben M'hidi que le président du Conseil de la nation a activé l'article 137 sur l'action de contrôle du Conseil.